النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء

د. رياض يوسف سمور

المقدمة:-

تجتهد الأمم والشعوب والدول والحكومات وتبذل المزيد من الوقت والجهد والمال في سبيل تطوير أنظمتها المختلفة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشكل عام وبشكل خاص في نظام وزارة التربية والتعليم لما لها من خصوصية كبيرة وتأثير كبير على مناحي الحياة وتأثيرها وتأثرها بالأنظمة المختلفة في الوزارات والمؤسسات الأخرى ، ويزداد الجهد والوقت عندما يكون الأمر يتعلق بنظام الامتحانات وعلى وجهه الخصوص امتحان الثانوية العامة لما له من خصوصية وتأثير على جميع أفراد المجتمع وحساسيته عالية جداً وحيث يتأثر كل بيت وكل شخص بامتحان الثانوية العامة ،وتسخر كل الجهود من أجل إنجاح الامتحان ، واستطيع أن أقول أنه يمس كل شخص بعينه ، وذاته ويؤثر فيه سلباً أو إيجاباً، تبذل وزارة التربية والتعليم جهداً أكبر لإنجاح العملية التربوية برمتها،ولكن تبذل جهداً أكبر ومميز في امتحان الثانوية العامة ، وتحرص على مشاركة جميع الوزارات والمجتمع المحلى في إنجاح هذا الامتحان لأنه المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للشعب ومدى تقدمه ولحاقه بالركب والكوكبية والعالمية . والدول التي تضع الميزانيات الضخمة للتعليم وتنفق عليه كثيراً يعتبر أكثر تطوراً وتقدماً في العالم .تنامي في الفترة الأخيرة عن جهود تبذل هنا وهناك من أجل تغير نظام السنة الواحدة في امتحان الثانوية العامة إلى نظام السنتين ودارت وتدور الآن في الأروقة التعليمية نقاشات وحوارات حول هذا الموضوع ، فمنهم من يؤيد وبعنف عملية التغيير ،ومنهم من يعارض وبعنف عملية التغيير ومنهم من يتمغط بين المجالين الرئيسيين ،ومنهم لا رأى له ، وهكذا في أي موضوع يعرض للنقاش والحوار ولكن الموضوع خطير ويهم جميع الناس ولا بيت يخلو من وجود طالب في الثانوية العامة اليوم أو غدٍ أو بعد غد وهكذا ،ويري ' احمد زكي بدر في مصر بأن نظام امتحانات الثانوية العامة سوف يشهد تحولاً من نظام السنتين إلي نظام السنة الواحدة ' وأكد 'محمود أبو النصر أن نظام امتحانات الثانوية العامة في مصر سيطبق نظام السنة الواحدة العام الحالي ' ،ونظراً لأهمية الموضوع وحساسية اتخاذ قرار حاسم في هذا الموضوع ولخبرة الباحث واطلاعه على أمور كثيرة في امتحانات الثانوية العامة وعمله لسنوات طويلة في هذا المجال ، وعمله في الوزارة لسنوات عديدة وفى سلك التعليم معلماً ومديراً لعدة مدارس ثانوية مركزية والمشاركة في بعض الأحاديث غير الرسمية حول موضوع مهم في لحظه مهمة ألا وهى المصالحة الفلسطينية .من هنا تأتى أهمية الدراسة والتي لابد منها من أجل تحسين أو تغير نظام الثانوية العامة في حال الموافقة على تغييره أو النصح بعدم تغييره في هذا الوقت العصيب .

وتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس : ما هو النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية :

١ـ ما العوامل المشجعة في نظام امتحانات الثانوية العامة المقترح في فلسطين من وجهة نظر الخبراء ؟

٢ـ ما العوامل المثبطة في نظام امتحانات الثانوية العامة المقترح في فلسطين من وجهة نظر الخبراء ؟

٣ـ هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة $\alpha \leq$ ٠,٠٥ بين النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة والعوامل السياسية؟

٤ـ هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ ٠,٠٥ بين النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة والعوامل الاقتصادية ؟

أهداف الدراسة :

١ـ التعرف إلى النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء .

٢ـ التعرف إلى العوامل المشجعة في النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء.

٣ـ التعرف إلى العوامل المثبطة في النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء.

٤ـ التعرف إلى مدى العلاقة بين النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين والعوامل السياسية من وجهة نظر الخبراء .

٥ـ التعرف إلى مدى العلاقة بين النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين والعوامل الاقتصادية من وجهة نظر الخبراء .

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- في كونها الدراسة الأولى في هذا المجال حسب اعتقاد الباحث.
- قد تسهم في توجيه الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم نحو الاتجاه الصحيح لنظام امتحان الثانوية العامة في فلسطين .
- المساهمة في إبراز آراء ذوى الخبرات في هذا الاختصاص .
- قد تشجع الباحثين في إبداء آرائهم نحو موضوع هام جداً ويخص المجتمع الفلسطيني بشكل مباشر .
- قد يسهم مشاركة المجتمع المحلى في تبنى أو رفض هذا النظام.

حدود الدراسة : اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية :

١ـ الحد الموضوعي : يتمثل في نظام الامتحان المقترح في الثانوية العامة في فلسطين كدراسة تحليلية .

٢ـ الحد البشرى :المختصون ويقصد بهم أساتذة الجامعة من ذوى الاختصاص ورؤساء الجامعات في قطاع غزة والنائبيين الاكاديمى و الإداري ،من ذوى الاختصاص والمتخصصون ويقصد بهم الوزير والوكيل ،الوكلاء المساعدون ،المدراء العامون

مدراء التربية والتعليم في المحافظات السبع ونوابهم الفنيين والإداريين ،والعاملون في الإدارة العامة للقياس والتقويم والامتحانات في الوزارة .

٣ـ الحد المكاني : وزارة التربية والتعليم ،الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ،مديريات التربية والتعليم في المحافظات الجنوبية واقتصر الباحث عليها لصعوبة الاتصال بالضفة الغربية.

٤ـ الحد الزمان:تم تطبيق أداة الدراسة في صيف العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢

المصطلحات :

النظام : يعرفه(عليان والدبس)هو مجوعة من العناصر التي تعمل كوحدة واحدة وتتعامل في تفاعلها وعلاقاتها من أجل أداء وظيفة معينة أو تحقيق هدف معين . (عليان والدبس ١٩٩٩: ٢٣)

ويعرفه الباحث إجرائياً : مجموعة من العناصر المتداخلة والتي يؤثر كل منها في الآخر بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق مجموعة من الإجراءات والخطوات المنظمة والعمليات الإدارية المنضبطة (عمليات).

الامتحان (ويعرفه عودة٢٠٠٢)**:**هو أداة قياس يتم إعدادها بطريقة منتظمة من عدة خطوات منتظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تخضع لشروط وقواعد محددة بغرض تحديد امتلاك الفرد لسمة أو قدره معينه من خلال إجابات عن عينه من المثيرات التي تمثل السمة أو القدرة المرغوب قيامها . (عودة، ٢٠٠٢: ٥٢)

ويعرفه الباحث إجرائيا:هو نظام متكامل يتم إعداده بطريقة منتظمة ودقيقة ويتضمن مجموعة من الإجراءات والعمليات والسيناريوهات بهدف إعطاء كل ذي حق حقه من الدرجات من أجل وصول كل طالب إلى مبتغاة طبقاً للجهد المبذول خلال سنوات الدراسة.

فلسطين : هي كيان سياسي غير مستقل حالياً ،احتل من قبل إسرائيل في عام ١٩٤٨بقرار دولي مجحف (وعد بلفور) ،وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالعودة وإقامة الدولة الفلسطينية على حدودها الدولية (مصر،سوريا،ولبنان،الأردن،والبحر المتوسط).

(ويكيبيديا – الموسوعة الحرة ٢٠١٢/٧/١)

ويعرفها الباحث إجرائياً:هي الدولة العربية الإسلامية التي تشمل أهم المقدسات الإسلامية والمسيحية والآثار التاريخية ،ويحدها غرباً البحر المتوسط ،شرقا المملكة الأردنية الهاشمية شمالا لبنان وسوريا ، جنوباً جمهورية مصر العربية ،وتقع في قلب إلام العربية من قارة آسيا.

قطاع غزة: جزء من السهل الساحلي تبلغ مساحته ٣٦٥كيلو متر مربع،ومع قدوم السلطة الفلسطينية تم تقسيم قطاع غزة إدارياً إلى خمس محافظات هي (الشمال- غزة- الوسطى- خان يونس – رفح) ويتبنى الباحث هذا التعريف إجرائياً.

(وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني،١٩٩٧: ١٧)

الدراسات السابقة :

أولاً/ الدراسات العربية:

١- دراسة سمعان عطا الله (٢٠١٢) بعنوان "مشكلات امتحانات الثانوية العامة بمحافظات غزة وسبل علاجها "

تهدف الدراسة إلى قياس درجة تقدير أفراد العينة للمشكلات التي تواجه امتحان الثانوية العامة بمحافظات غزة ،والكشف عن أثر متغيرات(النوع المؤهل العلمي ،طبيعة العمل ،سنوات الخدمة) على متوسطات تقديرات معلمي الثانوية العامة والمعلمات والمشرفين التربويين والمشرفات لهذه المشكلات ، وصياغة بعض الحلول لها،واتبع الباحث المنهج التحليلي مستخدماً الاستبانة كأداة للدراسة ،وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في امتحانات الثانوية العامة وعددهم (٢٣٩٢)وكانت نسبة الدراسة (٢٣٩)فرداً واستخدم الباحث المعالجات الإحصائية من خلال برنامج (SPSS) .وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أن درجة تقدير العاملين في لجان الفرز والتجهيز والإدخال لمشكلات تشكيل اللجان كانت بنسبة (٣٥,٦%)ودرجة تقدير المدير من العامين بوزارة التربية والتعليم كمشكلات تشكيل للجنة العامة للامتحانات ،وآليات عملها بنسبة (٤٥,٩%) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ ٠,٠٥ بين متوسطات تقديرات معلمي ومعلمات الثانوية العامة والمشرفين التربويين والمشرفات لمشكلات الامتحان لمتغير (النوع ،المؤهل العلمي ،طبيعة العمل ،سنوات الخدمة) وأوصت بتشكيل لجان فنية مهنية لترشيح العاملين في لجان تسجيل المشتركين والمراقبة والتصحيح ، وفق معايير وضوابط ومحددات تتناسب وطبيعة عمل كل لجنة بموضوعية وأن يكون رائدها الجودة ووضع المرشح المناسب في المكان المناسب .

٢ ـ دراسة سمور وأبو على (٢٠١٠)بعنوان" سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية في مديريات محافظات غزة"

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة .معرفة الفروق في سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة التي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث) تحديد الفروق في سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة التي تعزى لمتغير المؤهل(بكالوريوس/دراسات عليا).حصر الفروق في سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة التي تعزى لمتغير المنطقة التعليمية (شمال غزة ،شرق غزة غرب غزة،الوسطي ،خان يونس،رفح) معرفة الفروق في سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة التي تعزى لمتغير الخبرة (٥سنوات فأقل،من ٦-١٠سنوات، أكثر من ١٠سنوات وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ،وبلغ عدد أفراد المجتمع الأصلي(٩٨) مديراً ومديرة للمدارس الثانوية في مديريات محافظات غزة للعام ٢٠١٠م،بينما بلغ عدد أفراد العينة(٣٠)مديراً ومديرة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة ، وقد صمم الباحثان استبانه مكونة من (٩٩)فقرة شملتها(٧)مجالات وهي (المجال الأول دور مدير المدرسة المجال الثاني دور المشرف التربوي،المجال الثالث دور المعلم، المجال الرابع دور الطالب المجال الخامس دور الإدارة الوسطى ،المجال السادس دور الإدارة العليا،المجال السابع دور المجتمع المحلى وأولياء الأمور)كما استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي (Spss) لاستخراج النتائج وتفسيرها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في المجال الأول والسادس (مديرو المدارس،الإدارة العليا).وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في المجال الثاني والثالث والرابع والخامس(المشرف التربوية ،المعلم ، الطالب ،الإدارة الوسطى)وكانت الفروق لصالح الإناث.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

٣ـ دراسة البطرى (٢٠١٠)بعنوان :"تطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية في ضوء التغيرات المجتمعية والعالمية (تصور مقترح)".

تهدف الدراسة إلى تحليل الخلفية التاريخية لنشأة التعليم الثانوي العام في اليمن ، ومراحل تطوره،دراسة الواقع الراهن ومشكلة التعليم الثانوي العام في اليمن،تحليل أهم المتغيرات العالمية والمحلية ومتطلباتها التربوية اتجاه التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية وتقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي مع استخدام الأساليب البحثية لهذا المنهج والمنهج الوصفي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره ، ولا يتوقف عند وصف الظاهرة ،بل يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير والمقارنة والتقويم للحصول على تعليمات ذات معنى ترداد بها المعلومات عن تلك الظاهرة ،كما استعانت الدراسة بأحد أساليب المنهج الوصفي وهو أسلوب تحليل المحتوى الكيفي ، الذي يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لتحليل واقع ومشكلات وجهود واتجاهات تطوير منظومة التعليم الثانوي العام في اليمن من خلال دراسة وتحليل البرامج والخطط والسياسات والاستراتيجيات الراهنة والمستقبلية . وقد توصلت الدراسة إلى التعامل مع العولمة لا الهروب منها وبروح وطنية ،ورؤية عالمية ،تؤكد على تعميق الهوية والجذور التاريخية والانتماء والولاء للوطن وقيمه ، ومن منطلق (فكر عالمياً،ونفذ محليا) تمحور التطور والاهتمام بالتعليم الثانوي حول الكم دون الكيف والنوعية ،الاتجاه العالمي يميل نحو التوازن بين التعليم الأكاديمي ،والتعليم الفني والمهني

ضرورة زيادة النفقات على التعليم الثانوي .دمج وتفعيل مقرر مادة الحاسوب ضمن الخطة الدراسية ، والعمل قدر الإمكان على زيادة حصصه.

٤- دراسة الزهرانى(٢٠٠٩) ،بعنوان :"تصور مقترح لتطوير أدوات قياس تحصيل الطلاب وفق معايير الجودة الشاملة لوزارة التربية والتعليم "

تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير أدوات قياس تحصيل الطلبة وفق معايير الجودة الشاملة لوزارة التربية والتعليم .ولتحقيق ذلك استخدم الباحث منهج الوصف التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (٣٨)مشرفاً ، (٤٨) معلماً من محافظة القنفذة بالسعودية ،كما صمم الباحث استبانه من (١٠٠)فقرة كأداة لجمع المعلومات .وقد توصلت الدراسة إلى تبين أن (٤٦)فقرة كانت عالية جداً ، و(٥٣)فقرة كانت عالية ، (١)كانت متوسطة . وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المشرفين والمعلمين لصالح المشرفين.

٥- دراسة سلوم (٢٠٠٩)بعنوان :"تطوير نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الجمهورية العربية السورية في ضوء خبرات بعض الدول - دراسة مقارنة"

تهدف الدراسة إلى التعرف على ملامح نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الجمهورية العربية السورية .التعرف إلى ملامح نظام امتحان شهادة الثانوية

العامة في جمهورية مصر العربية .التعرف على ملامح نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في فرنسا .تعرف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في سوريا ونظم الامتحان نفسه في كل من جمهورية مصر العربية ، وفرنسا .وضع تصور مقترح لنظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الجمهورية العربية السورية في ضوء خبرات الدول المقارنة. وقد استخدمت الباحثة المنهج المقارن الذي يبحث في نظم التعليم في بلاد العالم المختلفة ويقارن بينها من أجل الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف والعمل على الاستفادة من النقاط الايجابية ويبتعد عن النقاط السلبية ويتضمن هذا المنهج الوصف -التفسير –المقابلة- والمقارنة.وتقترح الدراسة تمكين خريجي التعليم الثانوي من الاستمرار في التعليم مدى الحياة تعلماً ذاتياً.تنمية قدرة الخريج على العمل المنتج في سوق العمل من خلال تسلحه بالمعلومات إلغاء نظام التشعيب الحالي وإبداله بنظام اختيار مجموعة مواد دراسية ويجب أن يعتمد الامتحان على أشكال الامتحانات التحريرية والشفهية والعملية حسب طبيعة المادة.أن يكون الامتحان مركزياً.

٦- دراسة السياني(١٩٩٩)بعنوان:"تطوير التعليم الثانوي لمقابلة احتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية".

تهدف الدراسة إلى تطوير التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية ليصبح ملبياً لحاجات التنمية الشاملة من خلال التعرف إلى الاحتياجات الأكثر أهمية ومعرفة مدى استجابة واقع التعليم الثانوي لها.تحديد البرامج والتجديدات التربوية الأكثر مناسبة لتحسين التعليم الثانوي وجعله ملبياً لحاجات التنمية ثم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق هذه الأهداف،مستعينة في ذلك بإحدى أدواته البحثية وهي الاستبانة ،وقائمة أخرى تحتوى على احتياجات التنمية ولتحليل هاتين الأداتين استخدمت الدراسة العمليات الحسابية المناسبة ،وقد تمثل المجتمع الأصلي للدراسة بمديري المدارس الثانوية في محافظة صنعاء باليمن ،والعاملين في التخطيط في وزارة التربية والتعليم اليمنية ،وقد بلغ حجم العينة (٣٢٤)مديراً ومديرة ،كما بلغ عدد العاملين في أقسام التخطيط بوزارة التربية والتعليم اليمنية (٢٨٣)عاملاً. وتوصلت الدراسة إلى إجماع عينة الدراسة على أهمية حاجات التنمية خصوصاً ما يتعلق منها بالإحساس بالمسئولية.السعي لتطوير القدرات العملية والتقنية وحب العمل وإتباع الأسلوب العلمي في التفكير وإتقان العمل وإشارات إلى أن مخرجات التعليم الثانوي الحالي لا تلبى هذه الاحتياجات أكثر البرامج والتجديدات التربوية المناسبة لتلبية احتياجات التنمية الشاملة التي أجمع عليها فئات العينة هي: إعداد النشء للمشاركة بفعالية ،إدخال الدراسات العلمية لتطوير المناهج وبرامج تأهيل المعلم ، وضع معايير واضحة لترشيح وتعيين

مديري المدارس وتوفير قاعات الأنشطة والمختبرات.شمولية التقويم.احتلت إلزامية التعليم الثانوي وقضايا أخرى مرتبة ثانية .

٧- دراسة على(١٩٩٦) بعنوان :"تطوير نظم الامتحانات بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول - دراسة مقارنة".

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التعليم الثانوي العام في مصر .وصف أهم خبرات بعض الدول المتقدمة في تطوير التعليم الثانوي العام (الولايات المتحدة،انجلترا، اليابان).التعرف على واقع المرحلة الثانوية العامة في مصر ومقارنتها بخبرات تلك الدول وقد استخدمت الباحثة منهج دراسة المشكلة في التربية المقارنة بطريقتين لكل من براين هولمز وجورج بيرادى ،وقدمت الباحثة استبيانات لكل من الطلبة وأولياء الأمور والإداريين في الإدارة العامة للامتحانات والقائمين على تنفيذ الامتحانات من المشرفين والملاحظين والمصححين والعاملين في لجان إخراج النتائج ،وقد بلغ حجم العينة (٤٠٠)طالب وطالبة (٢٥٠) من أولياء أمور الطلبة الذين خاضوا تجربة الامتحان (١١٥)من الإداريين في الإدارة العامة للامتحانات ،(٦٢٨)من القائمين على تنفيذ الامتحانات من مشرفين وملاحظين ومصححين وعاملين في لجان إخراج النتائج. وتوصلت الباحثة إلى إعادة النظر في أهداف التعليم الثانوي العام، والارتفاع بمستواه وبخاصة من حيث التحسين الكيفي للمناهج ،وتطوير عناصر العملية التعليمية به.استثمار إمكانيات التكنولوجيا بما في ذلك الحاسب الآلي في عمليات تخزين واسترجاع وتطوير أساليب التقويم والامتحانات الحالية وضرورة التنسيق بين القائمين على شؤون الامتحانات للشهادة الثانوية العامة ،وأساتذة الجامعات والتعاون التام بينهما فيما يتعلق بوضع المقررات الدراسية التي تدرس للمرحلة الثانوية العامة.

٨- دراسة الحسيني (١٩٩١) بعنوان "دراسة مقارنة لنظام امتحان شهادة الثانوية العامة في كل من انجلترا والكويت ومدى الإفادة منه في الأردن":

تهدف إلى الدراسة التحليلية لواقع نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في الأردن وإبراز جوانب القصور في هذا النظام.الدراسة التحليلية لواقع نظم امتحان شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في دولتي المقارنة، وكيفية معالجتها لأوجه القصور في نظمها.الدراسة المقارنة التفسيرية لنظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الأردن بمقارنته بنظم امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في النموذجين المتقدمين لتحديد أوجه الشبه والاختلاف في أسلوب مواجهة بعض جوانب القصور في نظم الامتحان في الدول الثلاث.محاولة تلافى القصور وسد الثغرات في نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الأردن عن طريق الاستفادة من الدراسة المقارنة في تحسين هذا النظام وتطويره. وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل النظم لمناسبته

طبيعة الدراسة ،والتي تهتم بالكشف عن مدخلات النظام ومخرجاته، وما بينهما من تفاعل في الحلقات الإدارية والتنظيمية ، وقد جاءت أهم نتائج الدراسة ضرورة تعبير الامتحان عن أهداف المرحلة الثانوية جميعها بما في ذلك الصفين الأول والثاني الثانوي.تحفيز الامتحان حرية الاختيار عند الطلبة عن طريق إعطائهم دوراً كبيراً في اختيار نوع التشعيب والمقررات وفقاً لميولهم ، وقدراتهم ،وإمكانياتهم ومتطلبات الحياة والمهنية ،والجامعة .التأكيد على شمول أساليب الامتحان وتنويعها ،وذلك باستخدام الامتحانات التحريرية (المقالية والموضوعية) والامتحانات الشفهية والامتحانات العملية ،وطريقة المشاريع وأسلوب الواجبات المنزلية وأسلوب الأنشطة الإضافية كزيارة المكتبة وقراءة المراجع وكتابة التقارير زيادة معدل النجاح في الامتحان من (٥٠%)إلى (٦٠%).ضرورة تعديل أسس غياب الطلبة وحضورهم وذلك بتقليل نسبة الغياب المسموح بها للطلبة وحرمان من يتجاوزها من التقدم للامتحان واعتباره راسب.التأكيد على تطبيق تعليمات الغش بكل دقة .

ثانيا :الدراسات الأجنبية:

١ـ دراسة سكرتارية الكومنولث commonwealth secretariat(1996) بعنوان:

"Examination Systems in small States"

"أنظمة الامتحان في الدول الصغيرة"

تهدف الدراسة إلى دراسة قضايا خاصة بالامتحانات تمثل الموظفين ، والقائمين على أداء الامتحان ،والطرق المتبعة في الامتحان ، واستخدام التكنولوجيا في إدارة الامتحانات.التركيز على الأولويات الوطنية لكل دولة من الدول المشاركة.الاعتراف الدولي بهذه الامتحانات في الدول المشاركة وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي المقارن لملائمته لموضوع الدراسة ، وقد مثل (٦٢) مشاركاً من (٢٥) دولة معظمهم يمثلون أقسام الامتحانات في وزارات التعليم بتحليل ومقارنة أنظمة الامتحانات في الدول الصغيرة المشاركة ، وقد شملت عملية التحليل والمقارنة الامتحانات المستخدمة في نهاية المرحلة الثانوية لهذه الدول من خلال نماذج ثلاثة وهى:الامتحانات الوطنية ،الامتحانات الإقليمية الامتحانات المعدة في دول أكبر .وقد توصلت الدراسة إلى توصل المشاركون إلى أن القضايا والاهتمامات المطروحة كانت متشابهة إلى حد ما في معظم الدول المشاركة.ركزت أنظمة الامتحانات في الدول المشاركة على أهمية قضية الإنصاف في الامتحانات التأكيد على مصداقية الامتحانات ،وجدواها الاقتصادية ، والثقة في النظام المتبع.

٢- دراسة إيكتسين ونوح Eckstein &Noah(1992) بعنوان :

"The Two faces of Examination"

"وجهان الامتحان"

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى واقع الامتحانات النهائية لمرحلة التعليم الثانوي في مجموعة من الدول التي تمثل اتجاهات فكرية واقتصادية وثقافية مختلفة وهي (فرنسا ،السويد ،جمهورية الصين الشعبية ،اليابان ،الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا ،انجلترا ، ويلز .والاتحاد السوفيتي سابقاً)قدمت الدراسة وصفاً دقيقاً لأنظمة الامتحانات في هذه الدول ،من خلال أهداف سياسات الامتحان تغيير الاختبارات والمناهج الدراسية ،التحكم في سياسة الامتحانات والأهداف الأساسية .حاولت تقديم تفسير لكل الظواهر التي تختلف أو تتفق فيها مجموعة الدول محل الدراسة من خلال عرض دقيق لأنظمة الامتحانات فيها.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه الدول في مجموعة المحاور محل الدراسة وتوصلت الدراسة إلى تشترك معظم هذه الدول في سمة مركزية إدارة الامتحانات .إن تطوير الامتحانات يعتمد على مجموعة من الأمور من بينها التغيير في المناهج والمعلومات التي يجب أن يحصل عليها التلميذ .تؤثر القوي والعوامل الثقافية إلى حد كبير في مضمون الامتحانات.

٣- دراسة برود(1991)Broad بعنوان :

"Recent development in Assessment and Examination procedures In France"

"تطورات حديثة في إجراءات التقويم والاختبار في فرنسا"

تهدف دراسة إجراءات التقويم والاختبار للشهادة الثانوية في فرنسا وأهم المشكلات التي يواجهها هذا النوع من التعليم ،مثل مشكلة توفير الحد الأعلى من الفرص التربوية المتساوية للطلاب في التعليم بالمرحلة الثانوية . وقد اتبعت الباحثة في هذه الدراسة أسلوب دراسة الحالة من خلال تطبيق استبان بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين تجربة فرنسا ،وبعض الدول الأخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين إجراءات التقويم والاختبار غير واضحة سواء في أذهان الطلبة أو في العاملين ، وقد أشارت الدراسة إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا في إدارة وتنظيم الامتحانات الثانوية العامة .

٤- دراسة مادوك Maddock (1983) بعنوان :

"comparative study of secondary Education "

"دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي "

تهدف الدراسة إلى تناول نظام التعليم الثانوي في كلٍ من جنوب أستراليا وإنجلترا ، وويلز ، واليونان ،وأمريكا الشمالية ، وذلك من حيث نشأة التعليم الثانوي ،القوى والعوامل التي أثرت في تلك النشأة ،والأهداف ، وفلسفة التعليم الثانوي ، وعمليات التقويم .دراسة أثر العوامل الثقافية السائدة على تنظيم التعليم الثانوي للدول سابقة الذكر.وقد حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات حول تلك الجوانب أهمها: ما مدى التنوع القائم في التعليم الثانوي ليتناسب مع قدرات وميول الطلاب؟

ما مدى التغيير الذي حدث في تنظيم التعليم الثانوي في تلك الدول لتتجاوب مع التغيرات التربوية والتغيرات الثقافية الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،والسياسية ؟
ما مدى اتفاق التعليم الثانوي وأهدافه مع خطط التنمية الاقتصادية في تلك الدول؟
ما أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدول في إدارة و تنظيم التعليم الثانوي والاتجاهات الحديثة فيه وكذلك مناهج ومقررات الدراسة للتقويم؟

وقد استخدم الباحث المنهج المقارن في تشخيص وتحليل نظم التعليم الثانوي في تلك الدول مع محاولة الربط بين المشكلات التي يعانى منها التعليم الثانوي وبين العوامل التي تؤثر في نظم التعليم وقد توصلت الدراسة إلى أهداف التعليم الثانوي تختلف من دولة لأخرى.تنظيم التعليم الثانوي في تلك الدول يختلف من دولة لأخرى.تنويع التعليم ينبغي أن يتم بصورة تنسجم مع احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.التقويم يتم بطرق مختلفة من دولة لأخرى في المرحلة الثانوية .

التعقيب على الدراسات السابقة :من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة تبين أنه لا توجد دراسة تتعلق بنظام امتحان الثانوية العامة (النظام الجديد) حيث استهدفت الدراسات السابقة العربية والأجنبية التعليم الثانوي بشكل عام وتطويره (بطرى،٢٠١٠)،(الزهرانى،٢٠٠٩)،(سلوم،٢٠٠٩)،(السيانى،١٩٩٩)،(على، ١٩٩٦) وامتحان الثانوية العامة في محاولة لوضع تصور بحد أدنى من المشكلات ، نجد أن (عطا الله ،٢٠١٢)استهدف مشكلات امتحان الثانوية العامة وسبل علاجها ،وبحث (سمور وأبو على ،٢٠١٠)في سبيل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري مدارس الثانوية في قطاع غزة

وبحث (سمور ،٢٠١٠)دور الإدارة العامة للقياس والتقويم من وجهة نظر المشرفين التربويين ،أما (الحسيني،١٩٩١)فتحدث عن دراسة مقارنة لنظام الامتحان في انجلترا والكويت ومدى الاستفادة منه في الأردن ،وتحدثت دراسة (سكرتارية الكومنولث ،١٩٩٦) ودراسة (ايكستين ونوح ،١٩٩٢)عن أنظمة الامتحان وتطرقت دراسة (برود ،١٩٩١)إلى إجراءات التقويم والاختبارات في فرنسا ،وتناولت دراسة (مادوك ،١٩٨٣) نظام الامتحان في كل من جنوب استراليا ،وانجلترا،واليونان ،وأفريقيا الشمالية ،وويلز كدراسة مقارنة ،واتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصف التحليلي ، والاستبانة كأداة للدراسة ،واختلفت مع الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة والعينة حيث ركز الباحث في الدراسة الحالية على الخبراء (المختصين والمتخصصين)بينما تناولت الدراسات السابقة مجتمعات الدراسة والعينة ،الطلبة ،والمديرين ،والمشرفين ،والمعلمين ،وامتازت هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناول موضوع حديث لم يتم تقييمه أو العمل به أو رفضه حتى هذه اللحظة . وسوف يمر الباحث في دراسته بالمراحل التالية :

١. تحليل نظام امتحانات الثانوية العامة المقترح في فلسطين مع التطرق قليلاً لما هو موجود حالياً(الواقع).
٢. تحديد مشكلات نظام الثانوية العامة المقترح في فلسطين .
٣. وضع الإجراءات البديلة .
٤. اختيار البديل الأفضل وفق نتائج الدراسة الميدانية .

- **المرحلة الأولى : تحليل نظام الثانوية العامة المقترح في فلسطين :-**

أولاً: تعليمات الامتحان

المادة الأولى :نفس المضمون السابق (تسمى هذه التعليمات تعليمات امتحان شهادة الثانوية العامة)

المادة الثانية: نفس المضمون السابق (يكون للتعليمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه "وزارة التربية والتعليم الوزير -اللجنة – الامتحان،المسار الأكاديمي مع إضافة اللجنة الفنية المسار الجديد ـ المسار المهني المشترك ـ الإدارة .

المستوى الأول : الامتحان الخاص بالمباحث المقررة للصف الحادي عشر (جديد)

المستوى الثاني :الامتحان الخاص بالمباحث المقررة للصف الثاني عشر (جديد).

الدورة :الفترة الزمنية التي ينعقد فيها امتحان شهادة الدراسة الثانوية للمسئولين الأول والثاني (٤سنوات) في النظام القديم (سنتان)فقط.

المـــادة الثالثـــة :تشـكيل اللجنـــة برئاســـة الـــوزير ،لـــم يـــذكر اســـم اللجنـــة والمقصـــود بهـــا اللجنـــة العامـــة للامتحانـــات وكانـــت تشـــكل برئاســـة الوكيـــل ويـــرأس الاجتمـــاع الـــوزير فـــي حالـــة حضـــوره ويـــتم تشـــكيلها مـــن ذوى الاختصـــاص ومـــن لـــه علاقـــة مباشـــرة بالامتحانـــات أو غيـــر مباشـــرة (منـــاهج - تعلـــيم تقنـــى - شـــؤون إداريـــة شـــؤون ماليـــة رقابـــة- متابعـــة).ويزيـــد عـــن هـــذا التشـــكيل حاليـــاً رقـــم (٨) المـــادة الثالثـــة (أ) ممـــثلان اثنـــان عـــن مؤسســـات التعلـــيم العـــالي ، ومهـــام اللجنـــة هـــو رســـم السياســـة العامـــة للامتحـــان وإقـــرار الفـــروع الجديـــدة والمباحـــث ومناقشـــة أيـــة أمـــور يوضـــحها رئـــيس المجلـــس ذات علاقـــة بالامتحـــان .أمـــا اللجنـــة العامـــة للامتحانـــات ســـابقاً كـــان ينـــاط لهـــا مهـــام اللجنـــة الفنيـــة نـــذكر منهـــا إقـــرار الإطـــار العـــام لمواصـــفات الامتحـــان وخططـــه وإقـــرار المواصـــفات والأســـس لتحديـــد أوراق الامتحـــان وواضـــعي الأســـئلة والنظـــر فـــي القضـــايا المتعلقـــة يســـير الامتحـــان واتخـــاذ القـــرارات اللازمـــة لهـــا ، ويتضـــح هنـــا بوجـــود لجنـــة واحـــدة فقـــط تســـمى اللجنـــة العامـــة للامتحانـــات لتكـــرار الأســـماء فـــي اللجنتـــين وفـــى حـــال وجـــود مـــدير عـــام واحـــد فـــي الضـــفة وغـــزة يجـــب أن يشـــترك نائـــب المـــدير العـــام فـــي جنـــاح الـــوطن الآخـــر ، وفـــى حـــال وجـــود مـــديرين عـــاميين أحـــدهما في الضفة والآخر في غزة يشترك الاثنان معاً .

المـــادة الرابعـــة : اللجنـــة الفنيـــة برئاســـة الوكيـــل .تـــم التطـــرق إليهـــا فـــي المـــادة الثالثـــة ولـــم تكـــن موجـــودة كلجنـــة مســـتقلة وإنمـــا موجـــودة علـــى أرض الواقـــع فـــي جنـــاحي الـــوطن كلجان تنفيذية .

المادة الخامسة :البند (١) لا جديد .

البند(٢) الجديد تعقد الوزارة الامتحان في المباحث المقررة لكل من الصف الحادي عشر والثاني عشر ،القديم فقط في الصف الثاني عشر .

البند (٣) تعقد الوزارة امتحان الصف الحادي عشر ويسمى المستوى الأول .

تعقد الوزارة امتحان الصف الحادي عشر ويسمي المستوى الثاني .

البند (٤) للمشترك أن يتقدم للامتحان بمبحث أو أكثر في مستوى الامتحان ،قديماً للمشترك أن يتقدم للامتحان بمبحث أو أكثر في امتحان شهادة الثانوية العامة (الثاني عشر).

المادة السادسة :يحق لكل طالب نتيجته السنوية ناجح في الصف العاشر الأساسي بالدراسة حسب رغبته في أي مسار من مسارات الثانوية العامة وفق رغبته وموافقة ولى أمره .والسؤال هنا : كيف للطالب الضعيف في العلوم والرياضيات أن يتخصص في الفرع العلمي ؟ فالنتيجة واضحة جداً والمستقبل معتم والنتيجة الأهم أن الطلبة سوف تهجر الفرع العلمي على الإطلاق .

٢- لا يسمح لأي طالب في الصف الحادي عشر بالتحويل من فرع دراسي إلى آخر بعد مضى شهر على بدء العام الدراسي ، لا جديد في ذلك وإنما يتم تحويل الطالب من الفرع العلمي إلى الفرع الأدبي بعد حصوله على شهادة الحادي عشر والعكس ممنوع وهذا كان معمولا فيه في السابق.

٣- يسمح بالتقدم للمستوى الثاني من الامتحان للمنتظمين في الدراسة في الصف الثاني والذين تقدموا لمبحث أو أكثر من مباحث المستوى الأول في آن واحد،هنا يحدث تداخل ويصبح الطالب مسجل في الصف الأول الثانوي والثاني الثانوي وكيف يحدث هذا وشرط الدخول الانتظام في الدراسة ؟وكيف يتقدم لامتحان الثاني الثانوي وهو لم ينجح في جميع المواد في الصف الحادي عشر ولم يتقدم إلا لمبحث أو اثنين ؟ ماذا بخصوص طالب يرسب في مادة الصف الحادي عشر هل يوجد إكمال في نفس السنة وفى حالة الرسوب هل يرفع الطالب إلى المستوى الثاني ويعيد المادة مرة ثالثة في السنة الثانية مع مواد الصف الثاني عشر ؟ما هذا التخبط الإداري .

٤- يسمح بالتقدم لأي من المستويين لمن أنهى بنجاح الصف الثاني عشر كدارس نظامي أو غير نظامي من داخل فلسطين أو ما يعادلها ،والأفضل أن تعادل شهادة الطالب في الصف الثاني عشر (الثانوية العامة) ويقرر له المواد التي سوف يدرسها وفى حال تم تطبيق هذا البند سوف يتطرق جميع الطلبة الذين يرغبوا في إعادة الثانوية إلى الرحيل والهجرة إلى الخارج لأنه من المستحيل أن يعيد طالب الثانوية العامة عامين جديدين فالنظام القديم كان يسمح لم بتحسين المعدل في أي من المباحث المختلفة وبأي عدد ما عدا جميع المباحث.

٥- يسمح بالتقدم لأي من مستويي الامتحان لمن أمضى ثلاث سنوات دراسية بعد إنهائه بنجاح الصف العاشر الأساسي والمفروض أن يسمح للطالب التقدم للمستوى الأول مباشرة . والسؤال هنا فيما أمضي ثلاث سنوات دراسية من العاشر .وهذا البند فقط لطلبة الدراسة الخاصة.

٦- يسمح بالتقدم لأى من مستوى الامتحان لمن اجتاز بنجاح امتحان المستوى للصف التاسع الأساسي شريطة بلوغه (٢٠عاما) نفس النظام ولكن يجب أن يلتحق الطالب بالمستوى الأول فقط.

المادة السابعة :مدة الدورة (٤سنوات) والنظام القديم (سنتان)ولك أن تتخيل بقاء الطالب (٤سنوات) في شهادة واحدة وما يترتب عليه من قلق وتوتر ومعاناة من قبل الطلبة وأولياء أمورهم.

المادة الثامنة :جداول (١-٦) في نظام امتحان شهادة الثانوية العامة (النظام الجديد)تعليمات الامتحان تبين المباحث المقررة لمستوى الامتحان في جميع الفروع، علامة النجاح (٥٠%)على الأقل من النهاية العظمى لعلامة المبحث في أي مستوى من المستويين ،وللمستويين معا للمبحث المكرر في المستويين .ولا جديد في النظامين ،أما الجزء العملي فهو جديد وشيء مهم جداً إذا ما طبق ووجدت المصداقية والشفافية للقائمين عليه ،ويجب أن يتابع ميدانياً من المديريات والوزارة وتؤخذ العقوبات المناسبة مع من يرتكب خطأ أو يزور أو يتلاعب في الدرجات ،ما المانع لو أضيفت الجزئية إلى النظام القديم واعتبر ذلك تحسيناً وتطويراً مع تخصيص نسبة أقل من ٢٠% من العلامة المخصصة للمبحث .

المادة التاسعة :إعفاء بعض الطلبة ذوى الاحتياجات الخاصة من التقدم لأي من المباحث أو الإجابة عن أي من الأسئلة وفقاً لقرار لجنة متخصصة ولا جديد في ذلك ، كما يجوز للمشترك غير المسلم ألا يتقدم لامتحان الثقافة الإسلامية في مستوى الامتحان ولا تدخل في حساب المعدل وأيضاً لا جديد في ذلك .

ملاحظة:بعض المشتركين غير المسلمين يتقدموا لامتحان الثقافة الإسلامية برغبتهم .

المادة العاشرة : منح المشترك الناجح في أي من مسارات الفرع الأكاديمي والمهني شهادة الثانوية العامة إذا حقق النجاح في كافة المباحث لمقرر مستوى الامتحان وكذلك الامتحان العملي ويمنح المشترك كشفاً بالعلامات لكل مبحث من مستويي الامتحان والمعدل السنوي ويتضمن معدل الطالب في الشهادة المدرسية ولسنتي الدراسة الثانوية .ينصح بفصل الشهادة المدرسية عن شهادة الثانوية العامة لأن هذا الإجراء يضعفها ويقلل من قيمتها

المادة الحادية عشر :توصف النتيجة العامة للطالب بالعبارات التالية :

أ- ناجح إذا اجتاز المباحث المطلوبة بنجاح .
ب- غير مستكمل إذا لم يجتز جميع المباحث المطلوبة ضمن المدة الزمنية المحددة في (٤سنوات) أو غاب عن واحد أو أكثر من المباحث المطلوبة في أي من مستويي الامتحان ولم يستكملها.
ت-راسب إذا لم يجتز جميع المباحث المطلوبة بنجاح واستنفذ المدة الزمنية المحددة (٤سنوات).
ث-محروم إذا رسب مدرسياً في ثلاث مباحث أو أكثر من المباحث المطلوبة في أي من مستويي الامتحان ،وكذلك إذا لم يستوف المدة الزمنية القانونية المحددة للدوام المدرسي أو بسبب مخالفة تعليمات الامتحان .

جميع هذه البنود لا جديد فيها مع ملاحظة دورة الامتحان سنتان في النظام الموجود (٤سنوات)في النظام المقترح.

ثانياً:تطوير نظام امتحان الثانوية العامة في فلسطين :

المطلوب نظام يحقق الفرص منه وفق مجوعة من الأسس الفنية والمهنية المتخصصة وبالتالي ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف العملية التربوية برمتها وكأن النظام القديم ولمدة تزيد عن (١٧عاماً) مع إحداث تعديلات وتطويرات كثيرة عليه إلى أن أصبح بهذه الصورة المشرفة لم يعد يفي بالغرض،والسؤال الذي يطرح نفسه هو :لماذا النظام القديم يعتبر أسهل الطرق وليس أنجعها ؟وكان النظام الجديد هو أنجعها.

١- الحاجة الماسة لامتلاك الطلبة المهارات العقلية العليا والقدرة على التواصل ،النظام القديم لايمتلك إحداث تطور نوعى في مخرجات النظام التربوي على المبدعين والمفكرين والمتفوقين حسب النظام القديم .
٢- النظام القديم يركز على قياس قدرة الطلبة على إعادة المعلومات والالتزام بالقواعد والنصوص والتقيد بالمتوقع ،أين نحن من معايير القياس والتقويم طول الفترة السابقة ،هل كانت معطلة أو غير معمول بها ،هل كانت الامتحانات تبنى بطريقة عشوائية وبدون جدول مواصفات ،أسئلة كثيرة تطرح نفسها .
٣- يعتبر النظام القديم مصدراً للقلق والتوتر لدى الطلبة بشكل خاص والمجتمع بأكمله بشكل عام ومدته سنتان ،ماذا لو كانت الفترة الزمنية (٤سنوات)حسب النظام الجديد على ما أعتقد أنه لا يوجد قلق أو توتر أو مصائب .

أهداف الامتحان :يهدف امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة إلى قياس نواتج التعلم في نهاية مرحلة التعليم العام (المدرسي)بشكل عام وفى نهاية المرحلة الثانوية بشكل خاص ،بالإضافة إلى كونه أداة مهمة من أدوات تنظيم عملية القبول في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه المختلفة إلى ماذا كان يهدف امتحان شهادة الثانوية العامة في الوقت الماضي والحاضر(النظام القديم) ،ألا يعيش النواتج ،ألا يعتبر أداة من أدوات تنظيم عملية القبول في الجامعات .

مبررات عملية التطوير :

١- التوجه للتقدم لامتحان شهادة الثانوية العامة عملية اختيارية للطلبة الملتحقين في المرحلة الثانوية ،ومتى كانت تلك العملية إجبارية والشهادة المدرسية التي تمنح للطالب حسب النظام الجديد لا يجوز الاعتماد عليها للانخراط في البرامج التي تؤهل الطلبة مهنياً لأن هذا النهج سوف يضعف التعليم المهني والتقني ولا يقويه أو يدعمه .
٢- إعادة تشكيل فروع المرحلة الثانوية ومساراتها لتحسين الخيارات أمام الطلبة والربط بين تخصص مهم في المرحلة الثانوية والتخصصات في دراستهم الجامعية والتحسين جيد وقد قامت قبل ذلك وزارة التربية والتعليم بإيجاد عدة مسارات جديدة ومتطورة وتتلاءم مع التحديات المعاصرة .
٣- القاعدة المشتركة من المباحث لاكتساب المفاهيم والمهارات الضرورية مع انفراد كل منها بمباحث تخصصية يحددها الفرع والمسار لا جديد فيه نظام قديم جديد طبقاً لمبدأ التحلية والتخلية .
٤- تطوير المناهج متطلبا تطويرياً له ديمومية واستمرارية ، ويجب إثراء المناهج وحذف غير الضروري وهذا شيء مهم وهام جداً لإحداث التطوير وجميع من يهمهم أمر التعليم نادوا من قبل وسوف ينادون في المستقبل بضرورة تحديث المناهج ومواكبتها للتطوير والتحديث والعالمية .

٥- التحول التدريجي نحو قياس الكفايات أكثر من التركيز على قياس المعلومات وهذا شيء تطويري يمكن أن يحدث دون إحداث تغيير في نظام الامتحانات .
٦- تكثيف عملية الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي وهذا شأ مهم وطالما نودي بذلك من اجل مراعاة ميول ورغبات وحاجات الطلبة والمجتمع وسوق العمل .
٧- زيادة عدد دورات الامتحان تسهمان معاً في تحديد نتيجة الطالب النهائية وهذا يتطلب جهداً ودعماً أكبر واستعداديه وجاهزية للعمل على مدي الفترتين وتدني أحدهما يؤثر سلباً على الأخرى .
٨- خفض عدد الجلسات التي يتقدم لها الطالب يخفض مستويات القلق والتوتر المرافقة للامتحان بشكله الحالي ،أعتقد أنه يزيد من الإهمال وعدم تحمل المسئولية من قبل الطالب وولى الأمر والمعلم .
٩- يمكن تحقيق الانسجام بين مناهج التعليم العام ومتطلبات النجاح في برامج التعليم العالي بالمصداقية والشفافية والتدقيق في عمليات الامتحان من لحظة تسجيل الطالب المشترك في امتحان الثانوية العامة مروراً بالمراقبة والتصحيح والفرز والتجهيز وإدخال العلامات واستخراج النتائج والتنسيق مع الجامعات واحتياجات سوق العمل ،ووضع خطة موحدة للقبول في الجامعات ومكتب تنسيق موحد ومفتاح واحد ،وتحسين و تطوير وإثراء المنهاج العام والجامعي .ولقد تمت عدة محاولات لتطوير المنهاج العام والأمر يحتاج إلى تعديل وتطوير المنهاج الجامعي بل إلى تغييره برمته أو تعديل إجراءات العمل بالمنهاج الموجود حالياً .

فروع المرحلة الثانوية ومساراتها:

١- إضافة مسار الإدارة والمعلوماتية يعتبر تطوراً فعلياً ولكن ليس له ارتباط بتغيير النظام إلى مستويين على مدار أربع سنوات .
٢- تركيز طبيعة المسار العلمي والعلوم الإنسانية من حيث طبيعة المباحث التي يضمها كل منهما يعتبر تطوراً مهماً ،ولكن ما علاقة ذلك بتغيير النظام .
٣- تجميع المسار الفندقي والاقتصاد المنزلي في مسار واحد نظراً لقلة عدد الطلبة الملتحقين في المسارين توجه سليم ولكن ليس مبرراً لتغيير النظام وماذا بخصوص العدد الأقل في المسار الصناعي والزراعي لماذا لم يتم التطوير والتوجيه والإرشاد فيهما وهما مستقبل التعليم المهني وأحد المفاتيح السحرية لتشغيل الشباب وحل أزمة البطالة .

مباحث مسارات المرحلة الثانوية للفرع الأكاديمي (الصفان الحادي عشر والثاني عشر)

تم تحديد المباحث التي يتضمنها كل من مسارات المرحلة الثانوية انطلاقاً من المنطلقات التي تضمها عملية التطوير .اعتبار سنتي الدراسة في المرحلة الثانوية ولكل المسارات وحدة واحده ويكون النجاح في مباحثها متطلباً للحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة إذ تقسم المباحث على السنتين لينخفض عدد المباحث المطلوبة في كل سنة (مستوي) إلى ستة مباحث .وكأن التغيير يتطلب تخفيض عدد المقررات ولقد لوحظ في جدول نظام امتحان شهادات الدراسة الثانوية العامة (النظام الجديد) الخطة العامة صفحة (١١).إن عدد المواد في السنة الأولى للمسارين العلمي والعلوم الإنسانية هو ثمان مواد (٨)وقد أضيف رقم (٧)نشاط حر ،ورقم (٨)تربية رياضية ،ويرى الباحث ضرورة أن يتضمن مبحث التربية الرياضية (جزء عملي) بالإضافة إلى النظري وتحديد النشاط الحر في مبحث القضية الفلسطينية والثقافة الوطنية.اعتبار مباحث اللغة العربية واللغة الانجليزية والثقافة الإسلامية والتكنولوجيا مباحث مشتركة لجميع الطلبة في كافة فروع ومسارات المرحلة الثانوية ،جميع هذه المباحث هي نفسها مشتركة لجميع الطلبة في كافة فروع ومسارات المرحلة الثانوية جميع هذه المباحث هي نفسها في جميع المسارات الموجودة حالياً ولا جديد .ينفرد كل مسار من مسارات المرحلة الثانوية بعدد من المباحث التخصصية التي تتوزع على مستويي الامتحان وتشكل طبيعة المسار وهذا ليس جديداً ومعمول بت في النظام الحالي ويوجد ترابط رأسي بين المباحث .تتكون المباحث المشتركة (اللغة العربية ،واللغة الانجليزية والثقافة الإسلامية) بالإضافة إلى مبحث آخر هو المبحث الأساسي لكل مسار من مستويين (رياضيات للعلمي ،وعلوم اجتماعية للأدبي ،إدارة للإدارة والمعلوماتية)لوحظ وجود أكثر من مبحث أساسي في المسار الصناعي والزراعي والفندقي والاقتصاد المنزلي ،وتشكل نتيجة الطالب في المستويين معاً نتيجته النهائية لكل من تلك المباحث الحفاظ على عدد الحصص الأسبوعية المخصص لكل مبحث من المباحث وفقاً لخطة المنهاج الحالي للحفاظ على وزن هذه المباحث لا ينسجم مع أغناء الجوانب العملية والتطبيقية فيها ويجب إعادة النظر في وزن هذه المباحث .

المرحلة الثانية :تحديد مشكلات النظام المقترح :

تحدد مشكلات النظام المقترح بالآتي:

١- زيادة عدد الطلبة المشتركين في امتحان الثانوية العامة (المستويين الأول والثاني)
٢- اعتماد نتيجتين للثانوية العامة (المستوى الأول والمستوى الثاني).
٣- اشتراك الطالب في المستويين معاً (الأول والثاني)يضعف من عملية حضوره ويكثر من غيابه وفقاً للأعمال المرافقة للمباحث .

٤- تغيير نظام الثانوية السنة الواحدة إلى نظام السنتين يضعف الانضباط المدرسي
٥- تغيير نظام السنة الواحدة إلى نظام السنتين يتطلب تغيراً كلياً في مدخلات النظام وهذا يحتاج إلى فترة زمنية أطول .
٦- اعتماد الشهادة المدرسية يضعف التعليم المهني .
٧- يحتاج إلى عمليات وإجراءات كثيرة جداً لإمكانية الربط بين المستويين .
٨- يؤدى النظام الجديد إلى إطالة أمد القلق النفسي والتوتر .
٩- يتعرض الطالب وولى الأمر والأسرة والمجتمع إلى صدمتين أحدهما عند إعلان نتيجته السنوية والثانية عند إعلان نتيجة المستوى الثاني .
١٠-تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية ودوامهما لمدة سنتين متتاليتين .
١١-يضعف الانضباط المدرسي .
١٢-يجهد المدير ،والإدارة التعليمية ،والوزارة ،والمجتمع المحلي .
١٣-يؤدى إلى نوع من الترسل والاسترخاء لدي جميع مدخلات العملية التعليمية التعلمية
١٤-تشكل نتيجة الطالب في المستويين معاً نتيجته النهائية لكل من تلك المباحث هذا من شأنه خفض المعدل .
١٥-التواصل بين المباحث ضعيف والاشتراك في اسم المبحث فقط.
١٦-صعوبة تطبيق النظام الجديد من النواحي الإدارية والمالية .
١٧-قلة المختبرات والمعامل اللازمة للناحية العملية .
١٨-يفقد الطالب الجدة.
١٩-مدة الدورة (٤سنوات)طويلة وتحتاج إلى ضبط .
٢٠-لا يعتبر نظاماً متطوراً.
٢١-التصحيح غير متطور الكترونياً.

المرحلة الثالثة / الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدراسة:من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاولا من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة (النظام المقترح للثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء) وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

مجتمع الدراسة:يتألف مجتمع الدراسة من المختصين العاملين في الجامعات الفلسطينية ووزارة التربية و التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢).

عينة الدراسة :

عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على (١١٠) من المختصين العاملين في الجامعات الفلسطينية ووزارة التربية التعليم العالي في محافظات غزة .

أداة الدراسة :أعد الباحث أداة لمعرفة النظام المقترح للثانوية العامة في فلسطين ، وفي إطار الأدب التربوي الحديث، وفي ضوء الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة التي تم الاطلاع عليها، وفي ضوء استطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية، قام الباحث ببناء الاستبانة.

صدق الاستبانة:ويقصد بصدق الاستبانة: أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

١- **صدق المحكمين** تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية ، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الأستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر .

٢- **صدق الاتساق الداخلي :**جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ، وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) .

الجدول (١) يوضح **معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الأول مع الدرجة الكلية للمجال**

م	المحور الأول /العوامل المشجعة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	**يؤدى النظام الجديد إلى راحة نفسية عالية جداً.**	0.462	دالة عند ٠,٠١
٢	**يؤدى النظام الجديد إلى حرية تامة في اختيار المواد التي يرغب في تسجيلها للامتحان.**	0.389	دالة عند ٠,٠٥
٣	**يؤدي النظام الجديد إلى فرصة تخصصية أدق .**	0.751	دالة عند ٠,٠١
٤	**يعد النظام الجديد مرحلة انتقالية نوعية .**	0.672	دالة عند ٠,٠١
٥	**يستطيع أن يعوض العجز في الدرجات للسنة الأولى في السنة الثانية .**	0.613	دالة عند ٠,٠١
٦	**يواكب النظام الجديد تطورات العصر .**	0.605	دالة عند ٠,٠١
٧	**يخفف النظام الجديد من رهبة الثانوية العامة .**	0.677	دالة عند ٠,٠١
٨	**يساعد على زيادة التحصيل العلمي .**	0.690	دالة عند ٠,٠١
٩	**يحسن النظام الجديد من مستوى الطلبة في السنة الأولى من النظام .**	0.692	دالة عند ٠,٠١
١٠	**ينهى القفزة السلبية في النتائج في الانتقال من السنة الأولى إلى الثانية**	0.762	دالة عند ٠,٠١
١١	**يقوى الارتباط الرأسي في المنهاج .**	0.468	دالة عند ٠,٠١
١٢	**يسهم في نجاح سياسة الانضباط المدرسي .**	0.565	دالة عند ٠,٠١
١٣	**يقلل الجهد المبذول في الدراسة .**	0.609	دالة عند ٠,٠١
١٤	**تعد الشهادة المدرسية فرصة للانخراط في التعليم المهني .**	0.817	دالة عند ٠,٠١
١٥	**يمتلك الطلبة المهارات العقلية .**	0.366	دالة عند ٠,٠٥
١٦	**يمتلك الطلبة مهارات التواصل .**	0.667	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤٤٩
ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

الجدول(٢) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني مع الدرجة الكلية للمجال

م	المحور الثاني /العوامل المثبطة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يؤدى النظام الجديد إلى إطالة القلق النفسي .	0.624	دالة عند ٠,٠١
٢	تعتبر جميع المواد إجبارية .	0.407	دالة عند ٠,٠٥
٣	يؤدى النظام الجديد إلى العشوائية ٠	0.613	دالة عند ٠,٠١
٤	يعتبر النظام الجديد أقل حيوية من النظام السابق .	0.695	دالة عند ٠,٠١
٥	يعتبر النظام الجديد تغير درامانتيكى ليس إلا.	0.584	دالة عند ٠,٠١
٦	يؤدى النظام الجديد إلى عدم الاستقرار لمدة طويلة.	0.680	دالة عند ٠,٠١
٧	يؤدى النظام الجديد إلى نوع من الترسل والاسترخاء لدى جميع مدخلات العملية التعليمية التعلمية .	0.601	دالة عند ٠,٠١
٨	يزيد من رهبة الامتحان على مدار سنتين متتاليتين .	0.554	دالة عند ٠,٠١
٩	يزيد من رهبة الامتحان على مدار سنتين متتاليتين .	0.493	دالة عند ٠,٠١
١٠	يحدث انفصاماً بين المقررات الدراسية .	0.602	دالة عند ٠,٠١
١١	يضعف الانضباط المدرسي .	0.596	دالة عند ٠,٠١
١٢	يضاعف الجهد المبذول في الدراسة .	0.427	دالة عند ٠,٠٥
١٣	يتطلب النظام الجديد إحداث تغيراً شاملاً في نظام التعليم .	0.458	دالة عند ٠,٠١
١٤	يفقد الطالب الجدية المطلوبة للامتحان .	0.470	دالة عند ٠,٠١
١٥	يعد اعتماد الشهادة المدرسية تقليلاً من أهمية التعليم المهني .	0.739	دالة عند ٠,٠١
١٦	يفشي النظام الجديد ظاهرة الدروس الخصوصية .	0.563	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤٤٩
ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

الجدول (٣)
يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال

م	المحور الثالث /العوامل السياسية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يتمشي النظام الجديد مع سياسة الربيع العربي .	0.450	دالة عند ٠,٠٥
٢	يتبنى النظام الجديد سياسة الارتباط الإقليمي.	0.479	دالة عند ٠,٠١
٣	يوضح النظام الجديد سياسة التبعية لنظام دولة أخرى .	0.508	دالة عند ٠,٠١
٤	يعكس النظام الجديد مركزية القرار .	0.562	دالة عند ٠,٠١
٥	يتضح من النظام الجديد تبعية النظام التعليمي للنظام السياسي.	0.547	دالة عند ٠,٠١
٦	يعتبر طرح التغير في الوقت الحالي نتاج عملية المصالحة	0.457	دالة عند ٠,٠١
٧	يبدأ العمل بالنظام الجديد من حيث انتهى الآخرون .	0.446	دالة عند ٠,٠٥
٨	**يبدأ العمل بالنظام الجديد من حيث انتهى العمل بهذا النظام**	0.481	دالة عند ٠,٠٥

م	المحور الثالث /العوامل السياسية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	فى بعض الدول المجاورة		
٩	**يعتبر النظام الجديد هو تطبيق ميداني لدراسة شخص مسؤول .**	0.560	دالة عند ٠,٠١
١٠	**يعتبر النظام الجديد هو امتداد لفكر جديد.**	0.625	دالة عند ٠,٠١
١١	**يتطلب تغير نظام الامتحانات استقرارا سياسياً .**	0.373	دالة عند ٠,٠٥
١٢	**يؤدى تطبيق النظام الجديد الى تعميق الانقسام الداخلي .**	0.404	دالة عند ٠,٠٥

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤٤٩
ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

الجدول (٤) يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الرابع مع الدرجة الكلية للمجال

م	المحور الرابع/العوامل الاقتصادية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يسمح الوضع الاقتصادي الحالي بعملية تغير نظام الامتحانات .	0.417	دالة عند ٠,٠٥
٢	يؤثر الوضع الاقتصادي السائد سلبيا على عملية تغير نظام الامتحانات	0.655	دالة عند ٠,٠١
٣	يؤثر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني سلبيا على عملية تغير نظام الامتحانات .	0.814	دالة عند ٠,٠١
٤	يتطلب تغير نظام الامتحانات استقرارا اقتصاديا .	0.643	دالة عند ٠,٠١
٥	يتطلب تغير نظام الامتحانات مزيدا من الإنفاق .	0.550	دالة عند ٠,٠١
٦	يدعم نظام الامتحانات فى الدولة خارجياً .	0.479	دالة عند ٠,٠١
٧	يتطلب تغير نظام الامتحانات اقتصاداً حراً.	0.717	دالة عند ٠,٠١
٨	يتطلب تغير نظام الامتحانات رسوماً إضافية على الطلبة	0.681	دالة عند ٠,٠١
٩	يضيف تغير نظام الامتحانات عبئاً مالياً إضافياً على الأسرة الفلسطينية .	0.783	دالة عند ٠,٠١
١٠	يرهق نظام الامتحانات الجديد الدولة اقتصادياً.	0.867	دالة عند ٠,٠١
١١	يزود نظام الامتحان الجديد من الإنفاق على ظاهرة الدروس الخصوصية .	0.777	دالة عند ٠,٠١

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤٤٩
ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

يتضح من الجداول السابقة أن معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥، ٠,٠١)، مما يطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمجالات، قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والعاملات الأخرى، كذلك كل مجال بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (٥) يوضح ذلك

الجدول (٥) يوضح **مصفوفة معاملات ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة والعاملات الأخرى للاستبانة وكذلك مع الدرجة الكلية**

الإبعاد	المجموع				
المحور الأول /العوامل المشجعة	0.400	1			
المحور الثاني/العوامل المثبطة	0.629	0.450	1		
المحور الثالث/العوامل السياسية	0.741	0.545	0.463	1	
المحور الرابع/العوامل الاقتصادية	0.825	0.491	0.543	0.580	1

ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠١) = ٠,٤٤٩
ر الجدولية عند درجة حرية (٣٠) وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٤٩

يتضح من الجدول السابق أن جميع العاملات ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة: تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة الاستطلاعية وذلك باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

ثبات الاستبانة Reliability: أجرى الباحث خطوات التأكد من ثبات الإستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient :**تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient) والجدول (٦) يوضح ذلك:

الجدول (٦) يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

الأبعاد	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
المحور الأول /العوامل المشجعة	١٦	0.659	0.794
المحور الثاني / العوامل المثبطة	16	0.610	0.757
المحور الثالث/ العوامل السياسية	12	0.461	0.631
المحور الرابع /العوامل الاقتصادية	*11	0.845	0.848
المجموع	*55	0.588	0.607

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي (0.607) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

٢- **طريقة ألفا كرونباخ:**استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصل على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (٧) يوضح ذلك:

الجدول (٧) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول /العوامل المشجعة	١6	0.877
المحور الثاني / العوامل المثبطة	16	0.854
المحور الثالث/ العوامل السياسية	12	0.668
المحور الرابع /العوامل الاقتصادية	*11	0.863
المجموع	*55	0.870

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي(0.870)وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

نتائج الدراسة وتفسيرها

سيقوم الباحث في هذا الفصل بعرض تفصيلي للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة، بالإضافة إلى تفسير ومناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة:**الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:**

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على : " ما النظام المقترح لامتحانات الثانوية العامة في فلسطين من وجهة نظر الخبراء ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجداول التالية يوضح ذلك:

المجال الأول:

جدول (٨) يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الأول وكذلك ترتيبها (ن =١١٠)

الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	**يؤدى النظام الجديد إلى راحة نفسية عالية جداً.**	89	2.405	1.040	48.11	16
٢	**يؤدى النظام الجديد إلى حرية تامة في اختيار المواد التي يرغب في تسجيلها للامتحان.**	102	2.757	1.164	55.14	11
٣	**يؤدي النظام الجديد إلى فرصة تخصصية أدق .**	112	3.027	1.067	60.54	5
٤	**يعد النظام الجديد مرحلة انتقالية نوعية .**	101	2.730	1.045	54.59	12
٥	**يستطيع أن يعوض العجز في الدرجات للسنة الأولى في السنة الثانية .**	121	3.270	1.018	65.41	2
٦	**يواكب النظام الجديد تطورات العصر .**	100	2.703	0.909	54.05	13
٧	**يخفف النظام الجديد من رهبة الثانوية العامة .**	91	2.459	1.169	49.19	15
٨	**يساعد على زيادة التحصيل العلمي .**	106	2.865	0.976	57.30	10
٩	**يحسن النظام الجديد من مستوى الطلبة في السنة الأولى من النظام .**	98	2.649	0.824	52.97	14

١٠	**ينهى القفزة السلبية في النتائج في الانتقال من السنة الأولى إلى الثانية .**	111	3.000	1.106	60.00	7
١١	**يقوى الارتباط الرأسي في المنهاج .**	112	3.027	0.833	60.54	4
١٢	**يسهم في نجاح سياسة الانضباط المدرسي .**	116	3.135	0.976	62.70	3
١٣	**يقلل الجهد المبذول في الدراسة .**	106	2.865	1.004	57.30	9
١٤	**تعد الشهادة المدرسية فرصة للانخراط في التعليم المهني**	129	3.486	1.017	69.73	1
١٥	**يمتلك الطلبة المهارات العقلية .**	108	2.919	0.722	58.38	8
١٦	**يمتلك الطلبة مهارات التواصل .**	111	3.000	0.850	60.00	6
	الدرجة الكلية	**1713**	**46.297**	**9.318**	**57.87**	

يلاحظ من الجدول رقم"٨" أن:

-الفقرة رقم(١٤) والتي نصت على" **تعد الشهادة المدرسية فرصة للانخراط في التعليم المهني** " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٦٩,٧٣%)،لاعتقاد الفئة المستهدفة أن هذا العمل يشجع التعليم المهني في فلسطين نظراً لتدنى عدد الطلبة فى هذه الفروع المهنية ومن ثم حصولهم على فرصة أكثر تعينهم على الحياة .

وأن الفقرة (٥) والتي نصت على"**يستطيع أن يعوض العجز في الدرجات للسنة الأولى في السنة الثانية** " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٦٥,٤١%)، وهذا ع ذلك للمنطق الصحيح ويعتبر من المسلمات أن الطالب الذي يحصل له ضعف في تحصيله الدراسي في ماده ويكون له فرصة في التعديل يجب أن يستغلها ويرى الباحث أن التعويض ممكن أن يكون له دور سلبي وأن الانخراط في التعليم المهني بالشهادة المدرسية يمكن أن يؤدى إلى التقليل من أهمية التعليم المهني وتكون النتيجة التسرب وعدم الاهتمام بت.

وأن أدنى فقرتين في الاستبانة كانت:الفقرة (٧) والتي نصت على" **يخفف النظام الجديد من رهبة الثانوية العامة**" احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي قدره (٤٩,١٩%)،وهذا يدل على عدم الموافقة على النظام المقترح حيث أن النظام الجديد يزيد من رهبة الثانوية وذلك لامتداده لأكثر من سنة .

-الفقرة (١) والتي نصت على" يؤدى **النظام الجديد إلى راحة نفسية عالية جدا"** احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (٤٨,١١%)،ويعود ذلك إلى أن طول الفترة الزمنية على مدار سنتين أو أكثر سوف يؤدى الى الملل والتوتر للطالب وأولياء الأمور على حد سواء .

-أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (٥٧,٨٧%

المجال الثاني:

جدول (٩) يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الثاني وكذلك ترتيبها (ن =١١٠)

الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يؤدى النظام الجديد إلى إطالة القلق النفسي .	150	4.054	0.941	81.08	1
٢	تعتبر جميع المواد إجبارية .	136	3.676	0.915	73.51	4
٣	يؤدى النظام الجديد إلى العشوائية ٠	99	2.676	0.784	53.51	16
٤	يعتبر النظام الجديد أقل حيوية من النظام السابق .	120	3.243	0.925	64.86	12
٥	يعتبر النظام الجديد تغير درامانتيكى ليس إلا.	129	3.486	0.961	69.73	7
٦	يؤدى النظام الجديد الى عدم الاستقرار لمدة طويلة.	139	3.757	0.830	75.14	3
٧	يؤدى النظام الجديد إلى نوع من الترسل والاسترخاء لدى جميع مدخلات العملية التعليمية التعلمية .	122	3.297	0.939	65.95	10
٨	يزيد من رهبة الامتحان على مدار سنتين متتاليتين .	133	3.595	1.166	71.89	6
٩	يزيد من رهبة الامتحان على مدار سنتين متتاليتين .	126	3.405	0.865	68.11	8
١٠	يحدث انفصاماً بين المقررات الدراسية .	122	3.297	0.845	65.95	11
١١	يضعف الانضباط المدرسي .	103	2.784	0.947	55.68	14
١٢	يضاعف الجهد المبذول في الدراسة .	126	3.405	0.865	68.11	9
١٣	يتطلب النظام الجديد إحداث تغيراً شاملاً في نظام التعليم	135	3.649	0.978	72.97	5
١٤	يفقد الطالب الجدية المطلوبة للامتحان .	111	3.000	1.130	60.00	13
١٥	يعد اعتماد الشهادة المدرسية تقليلاً من أهمية التعليم المهني .	101	2.730	1.045	54.59	15
١٦	يفشي النظام الجديد ظاهرة الدروس الخصوصية .	140	3.784	0.976	75.68	2
	الدرجة الكلية	1992	53.838	8.292	67.30	

يتضح من الجدول السابق رقم "٩":

أن أعلى فقرتين في المجال كانت:

-الفقرة (١) والتي نصت على" **يؤدي النظام الجديد إلى إطالة أمد القلق النفسي** " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٨١,٠٨%). وهذا يتمشي مع ما جاء في الفقرة رقم "١"من المجال الأول ويؤكد النتائج السابقة .

-الفقرة (١٦) والتي نصت على" **يفشي النظام الجديد ظاهرة الدروس الخصوصية** " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٧٥,٦٨%)،لأن المواد مجزأة ومعظم المواد في الصف الحادي عشر تستكمل في الصف الثاني عشر فالطالب المرتبط بأخذ الدروس الخصوصية مع مدرس سوف يكمل ذلك في المرحلة التالية .

وأن أدنى فقرتين في الاستبانة كانت:

-الفقرة (١٥) والتي نصت على" **يعد اعتماد الشهادة المدرسية تقليلا من أهمية التعليم المهني** " احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي قدره (٥٤,٥٩%).لأن الطالب سوف يهمل في دراسته ويرسب في امتحان الثانوية النهائي ولكنه سوف يحصل على الشهادة المدرسية التي تؤهله للانخراط في التعليم المهني وعليه ستصبح حصيلة الطلبة في التعليم المهني رسوب طلبة الثانوية أو الطلبة الراسبين في الثانوية العامة وتحصيله ضعيف وفاقد الشئ لا يعطيه .

-الفقرة (٣) والتي نصت على"**يؤدى النظام الجديد إلى العشوائية** " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (٥٣,٥١%)،لأن دورة الجديد (٤)سنوات وأحيانا يستفيد الطالب هذه الفترة الزمنية بالرسوب في بعض المواد في الصف الحادي عشر وإعادتها في السنة التي تليها وكذلك في الحادي عشر والسنة التي تليها وهذا يحتاج إلى عمل أدارى وفني ومتابعة وتنسيق على مدى طويل مما يؤدى إلى العشوائية .

-أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (٦٧,٣٠)

المجال الثالث:

جدول (١٠) يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الثالث وكذلك ترتيبها (ن =١١٠)

الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يتمشي النظام الجديد مع سياسة الربيع العربي .	91	2.459	0.900	49.19	11
٢	يتبنى النظام الجديد سياسة الارتباط الإقليمي.	89	2.405	0.985	48.11	12
٣	يوضح النظام الجديد سياسة التبعية لنظام دولة أخرى .	102	2.757	0.955	55.14	9
٤	يعكس النظام الجديد مركزية القرار .	118	3.189	1.023	63.78	4
٥	يتضح من النظام الجديد تبعية النظام التعليمي للنظام السياسي .	115	3.108	0.936	62.16	6
٦	يعتبر طرح التغير فى الوقت الحالي نتاج عملية	92	2.486	0.932	49.73	10

	المصالحة .					
٧	يبدأ العمل بالنظام الجديد من حيث انتهى الآخرون .	110	2.973	1.118	59.46	7
٨	يبدأ العمل بالنظام الجديد من حيث انتهى العمل بهذا النظام في بعض الدول المجاورة .	125	3.378	1.320	67.57	2
٩	يعتبر النظام الجديد هو تطبيق ميداني لدراسة شخص مسؤول .	119	3.216	1.134	64.32	3
١٠	يعتبر النظام الجديد هو امتداد لفكر جديد.	118	3.189	1.076	63.78	5
١١	يتطلب تغير نظام الامتحانات استقرارا سياسياً .	135	3.649	0.889	72.97	1
١٢	يؤدى تطبيق النظام الجديد إلى تعميق الانقسام الداخلي	109	2.946	1.177	58.92	8
	الدرجة الكلية	1323	35.757	5.795	59.59	

يتضح من الجدول السابق رقم"١٠":

أن أعلى فقرتين في المجال كانت:

-الفقرة (١١) والتي نصت على" **يتطلب تغير نظام الامتحانات استقرارا سياسياً**" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٧٢,٩٧%)،لأن الامتحانات دقيقة وتحتاج إلى تركيز من قبل جميع العاملين فيها وتحتاج إلى دعم مادي ومعنوي ولوجستي من قبل الجهات المسئولة وأن فترة الامتحانات تكون حالة اهتمام في المجتمع كله وتشارك في هذا الدعم كل الجهات المسئولة وهذا يحتاج إلى استقرار للأوضاع السياسية لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب

-وحصلت الفقرة (٨) والتي نصت على" **يبدأ العمل بالنظام الجديد من حيث انتهى العمل بهذا النظام في بعض الدول المجاورة** " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٦٧,٥٧%) لأنه يوجد ارتباط بين قطاع غزة ومصر منذ فترة طويلة وتتأثر بها كثيراً وتؤثر بنا أيضاً في جميع المجالات وهى الممر الوحيد والشريان الحيوي لأبناء فلسطين في قطاع غزة وقد طبق هذا النظام في مصر وانتهى العمل بت بناء على رغبة الطلبة وأولياء الأمور والخبراء والمشاكل المتعلقة بت.

وأن أدنى فقرتين في الاستبانة كانت:

-الفقرة (١) والتي نصت على" **يتمشى النظام الجديد مع سياسة الربيع العربي** " احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (٤٩,١٩%).بهدف التغيير تمشياً مع سياسات التغيير الأخيرة فى العالم العربي وذلك من أجل التغيير ليس إلا.

-وحصلت الفقرة (٢) والتي نصت على" **يتبنى النظام الجديد سياسة الارتباط الإقليمي** " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (٤٨,١١%)،بمعنى ارتباط الضفة الغربية بالأردن حيث أن أصحاب الفكرة هم من سكان الضفة الغربية ولديهم ارتباطات وثيقة بالأردن سواء كانت سياسية أو جغرافية أو اقتصادية.

-أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (٥٩,٥٩%)

المجال الرابع:

جدول (١١) يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الرابع وكذلك ترتيبها (ن =١١٠)

الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	يسمح الوضع الاقتصادي الحالي بعملية تغير نظام الامتحانات	92	2.486	0.989	49.73	11
٢	يؤثر الوضع الاقتصادي السائد سلبيا على عملية تغير نظام الامتحانات .	119	3.216	1.109	64.32	8
٣	يؤثر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني سلبيا على عملية تغير نظام الامتحانات .	127	3.432	1.015	68.65	7
٤	يتطلب تغير نظام الامتحانات استقرارا اقتصاديا .	132	3.568	1.237	71.35	6
٥	يتطلب تغير نظام الامتحانات مزيدا من الإنفاق .	145	3.919	0.924	78.38	3
٦	يدعم نظام الامتحانات في الدولة خارجياً .	114	3.081	0.795	61.62	10
٧	يتطلب تغير نظام الامتحانات اقتصاداً حراً.	114	3.081	1.090	61.62	9
٨	يتطلب تغير نظام الامتحانات رسوماً إضافية على الطلبة .	134	3.622	1.037	72.43	5
٩	يضيف تغير نظام الامتحانات عبئاً مالياً إضافياً على إلا سرة الفلسطينية .	147	3.973	0.928	79.46	2
١٠	يرهق نظام الامتحانات الجديد الدولة اقتصادياً.	138	3.730	0.932	74.59	4
١١	يزود نظام الامتحان الجديد من الإنفاق على ظاهرة الدروس الخصوصية .	150	4.054	0.743	81.08	1
	الدرجة الكلية	1412	38.162	7.097	69.39	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرتين في المجال كانت:

-الفقرة (١١) والتي نصت على" **يزود نظام الامتحان الجديد من الإنفاق على ظاهرة الدروس الخصوصية** " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٨١,٠٨%)،بسبب تجزئة المواد إلى أجزاء تؤخذ على مرحلتين وارتباطهما بنتيجة الثانوية يؤدى إلى ارتباط الطلبة بالدروس الخصوصية من السنة الأولى للثانوية العامة وحتى نهاية السنة الثانية (المستوى الأول والثاني).

-الفقرة (٩) والتي نصت على" **يضيف تغير نظام الامتحانات عبئا مالياً إضافياً على الأسرة الفلسطينية** " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٧٩,٤٦%) تفسير الفقرة السابقة يوضح تفسير هذه الفقرة حيث أن الدروس الخصوصية تضيف عبئا مالياً على الأسرة الفلسطينية في ظل الحصار الاقتصادي والسياسي وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والأوضاع الاقتصادية السيئة .

وأن أدنى فقرتين في الاستبانة كانت:

-الفقرة (٦) والتي نصت على"**يدعم نظام الامتحانات في الدولة خارجياً** " احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (٦١,٦٢%)،وقد جاءت بهذا الترتيب لحساسية الفقرة حيث أنه يوجد دول أوربية تدعم نظام الامتحانات وتبعياته مالياً ودول عربية تدعم نظام الامتحان نظراً لارتباطها باتفاقيات وحسن الجوار،فإذا حصل تغير في الأردن يحدث تغير في الضفة .

-الفقرة (١) والتي نصت على"**يسمح الوضع الاقتصادي الحالي بعملية تغير نظام الامتحانات** " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (٤٩,٧٣%)،لأنها منطقية وتصف الواقع الاقتصادي الصعب الذي لا يسمح بعملية تغير نظام الامتحانات لأنه يتطلب اتفاقاً كبيراً في عملية التغيير والوضع لا يسمح .

-أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (٦٩,٣٩%)

يتضح مما سبق أن تغيير نظام الامتحانات يعد أمرا صعبا وهذا يتطلب إنفاقا كبيراً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة جداً ، وأن المبررات التي وضعت من أجل التغيير غير كافية لتغيير النظام والذي يعنى تغييراً جذرياً من دورة لمدة سنتين إلى دورة لمدة أربع سنوات وأيضاً ضعيفة وسوف يتم التعليق عليها بندا بندا وسوف يتم طرح تصور للتحسين جزئياً وليس كلياً.

نتائج الدراسة:

١- العوامل المشجعة الأكثر شيوعا التي تسمح بالتغيير الجزئي للنظام منها الانضباط المدرسي ، الدور الجديد لكل من الطالب والمعلم ، الدعم اللوجستي من قِبل السلطات المسئولة ، إتباع منحى النظم لتحقيق الأهداف ، تطبيق تكنولوجيا التربية ، على أن يستفاد منها في العملية التربوية بالتطبيق العملي للتكنولوجيا والمتابعة والمراقبة والتنسيق بين اللجان (المراقبة والتصحيح واختيار الأعضاء الأفضل للجان الفرز وتجهيز واستخراج النتائج والحفاظ على السرية التامة للامتحانات).
٢- العوامل المثبطة وهي كثيرة منها القلق النفسي ، التوتر العصبي ، عدم الاستقرار ، مشكلة الكهرباء ، مشكلة المياه ، النمطية في التدريس ، الروتين في إجراءات الامتحانات ، الاختيارات الخاطئة للعاملين في الامتحانات ، الانقسام والتردد في اتخاذ القرارات . ويمكن تلافي معظم هذه العوامل المثبطة بالانتماء لله والرسول أولا والانتماء للوطن ثانيا وصحوة الضمير .
٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المقترح والعوامل السياسية ويمكن أن يتم التغيير فقط في ظل الاستقرار السياسي وليس في ظل الانقسام والشرمذة بين جناحي الوطن.
٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المقترح والعوامل الاقتصادية ويمكن أن يتم التغيير في ظروف تتسم بالاستقرار الاقتصادي.

وفى ضوء نتائج الدراسة وتفسيرها يتضح أن المصطلحات والمسميات تبقي كما هي، إجراءات الامتحان (التسجيل المراقبة ،التصحيح والتجهيز والإعداد والمتابعة في لجان الفرز والإدخال والمطابقة والنتائج ،مع ضرورة وجود لجان تقويمية على جميع الإجراءات التنفيذية السابقة ومتابعة عملية التصحيح بدقة أكبر ، نظام السنة الواحدة يظل كما هو مع إجراء لبعض التعديلات

نظراً للظروف السياسية الصعبة والحرجة والمصيرية التي يمر بها الشعب الفلسطيني من انقسام داخلي واحتلال إسرائيلي ومغتصبات صهيونية وعصابات إسرائيلية قاتلة ومجرمة وعالم عربي متخلف وإسلامي ضعيف وعلاقات عالمية مشبوهة وظالمة تقف بجوار الظالم والسارق والمحتل كل هذا والشعب الفلسطيني يناضل ويكافح ويقف رأس حربة لصد العدوان والحفاظ على الكرامة الإنسانية للإنسان في الداخل والخارج ومن النتائج التي حصل عليها يري الباحث أن الظروف السياسية لا تسمح بالتغير نظراً لعدم الاستقرار السياسي في فلسطين والمنطقة العربية في ظل الربيع العربي كما يسمي حالياً وفى ظل تجبير الأمور لصالح العدو الأمريكي والإسرائيلي والتبعية العربية لنظام القرن الواحد ،ويتساءل الباحث هل في ظل القصف الإسرائيلي شبه اليومي وتدمير البنية التحية لجميع مناحي الحياة وتعطل قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية وفى ظل الانقسام الداخلي والخارجي هل هذا هو الوضع السياسي المريح لإجراء عملية التغيير وإذا حدث التغيير سوف يفشل البقية الباقية من التعليم ويتدهور أكثر فأكثر .

ويرى الباحث من خلال نتائج البحث أن الوضع الاقتصادي ليس مريحاً وهو اقتصاد تابع ويعتمد على الهبات والمعونات التي تقدم للشعب الفلسطيني فإذا احتاج التغيير دعماً مالياً ولم تقدمه بعض الدول ماذا يحدث؟ التغيير يتطلب مزيداً من الإنفاق وهذا يحتاج إلى اقتصاد مستقر لدولة مستقرة .

أما العوامل المشجعة من راحة نفسية وحرية فى اختيار المواد وانطلاقة نوعية متطورة و زيادة في التحصيل العلمي والانضباط المدرسي وتقليل الجهد المبذول من قبل الطلبة فهذا يتأتي بالدور الجديد للمعلم والطالب والتدريب وممارسة الموقف التعليمي بجميع عناصره ممارسة حقيقية وتوفير البيئة المناسبة والدعم اللوجستي المناسب ويمكن تلافى تلك العوامل بإتباع منحى النظم وتكنولوجيا التعليم وتطبيق تكنولوجيا التربية في التربية بشكل جيد على ألا تصبح العملية روتينية بل تعميم الموقف التعليمي وتخطيط المستقبل وليس التخطيط للمستقبل .

أما العوامل المثبطة من إطالة القلق النفسي والتوتر العصبي واعتبار التعبير صورياً أكثر منه جوهرياً وعدم الاستقرار وزيادة الاسترخاء والترسل وما يحدث من انفصام بين المقررات وعدم التواصل الرأسي وضعف الانضباط المدرسي .

من كل ما سبق يخلص الباحث إلى التصور المقترح الأتي :

١ـ يظل النظام بتسميته الحالية نظام السنة الواحدة.

٢ـ تظل المصطلحات والتعليمات العامة في نظام السنة الواحدة كما هي.

٣- تحتسب (٥) خمس درجات لدوام الطالب المدرسي وانضباطه وحسن سيره وسلوكه أثناء تواجده في المدرسة ويتم متابعته من قبل المديرية التابعة لها المدرسة ومن ثم الوزارة من أقسامها وإدارتها العامة (الرقابة) الإدارة المدرسية وفى حال وجود تلاعب تطبق لائحة عقوبات على المسئولين.

٤- تحتسب (٥) خمس درجات (امتحان نصف الفصل ،ونهاية الفصل الأول ونصف الفصل الثاني ونهاية الفصل الثاني)ويتم الإشراف من قبل المديرية والمتابعة من قبل الوزارة .

٥- إجراء اختبارات عملية في المباحث التالية (فيزياء،كيمياء،إحياء ،تكنولوجيا التعليم) واحتساب (٥) خمس درجات في المباحث السابقة ويتم الإشراف من قبل المديرية والمتابعة من قبل الوزارة .

٦- تحديد تركيز(تخصص)لدخول الكليات المختلفة.

بناءً على حصول الطالب على درجة امتياز في مبحث محدد والمجموع الكلي يتم دخوله الكلية التي يرغب فيها بناءً على :

الطب :امتياز في مبحث الأحياء.

العلوم :امتياز في مبحث الرياضيات.

العلوم: امتياز في مبحث الكيمياء والفيزياء.

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث باستمرار العمل بالنظام الحالي (نظام السنة الواحدة) وإجراء التغيرات الجديدة دون حدوث فجوة وثورة تغييريه ،وإجراء امتحان لنظام السنة الواحدة وامتحان لنظام السنتين في آن واحد للتخلص من بقايا نظام السنة الواحدة . وحدوث بلبه ومتاعب وجهد كبير من أجل إحداث تغيير ولا تغيير فيه.

٧- إدخال الوسائل التعليمية في المنهج الفلسطيني كصناعة وإنتاج وتوظيفها جيداً وليس استخداماً أو الحث على استخدامها فقط، لكي يكتسب الطالب مهارة التجويد والتحسين .

٨- استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم لتحديد الأهداف وصياغتها صياغة علمية والتنفيذ بنقل المادة من الورق إلى العمل الفعلي والتطوير عن طريق تحديد الاستراتيجيات وطرق العرض والأدوات المناسبة ،والتقويم للتعرف على صحة المناهج المقدمة وتعديلها أو إعادة بنائها.

٩- تشكيل لجان فنية مهنية ذات كفاءة عالية لترشيح العاملين في لجان الفرز والتجهيز والإدخال وفق معايير محددة ودقيقة.

١٠- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

١١- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

١٢- إثراء المناهج بما يتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي في ضوء ما يناسب ثقافتنا.

المقترحات:

١- إجراء دراسات حول نظام الامتحان المقترح في محافظات فلسطين من وجهة نظر طلبة الحادي عشر والثاني عشر.

٢- إجراء دراسات حول معوقات تطبيق نظام الامتحان المقترح في محافظات فلسطين من وجهة نظر المشرفين التربويين ومدراء المدارس الثانوية .

المصادر والمراجع:

أولاً :المراجع العربية :

١- البطر ي(٢٠١٠):**تطوير التعليم الثانوي العام في الجمهورية اليمنية في ضوء التغيرات المجتمعية والعالمية** ،تصور مقترح.

٢- الحسيني ،قاسم سليمان (١٩٩١):**دراسة مقارنة لنظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في كلاً من انجلترا والكويت ومدى الاستفادة منها فى الأردن،** رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية،عين شمس .

٣- الزهرانى(٢٠٠٩)**تصور مقترح لتطوير أدوات قياس تحصيل الطلاب وفق معايير الجودة الشاملة لوزارة التربية والتعليم.**

٤- سلوم ،رشا أمين (٢٠٠٩):**تطوير نظام امتحان شهادة الثانوية العامة في الجمهورية العربية السورية فى ضوء خبرات بعض الدول –دراسة مقارنة** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة .

٥- سمعان،عطا الله(٢٠١٢):**مشكلات امتحانات الثانوية العامة بمحافظات غزة وسبل علاجها.**

٦- سمور،رياض وأبو على ،عبد القادر(٢٠١٠):**سبل تحسين نتائج امتحان شهادة الثانوية العامة من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية في مديريات محافظان غزة** ،بحث مقدم للمؤتمر التربوي الأول "الثانوية العامة في مدارسنا ...إلى أين؟" المنعقد برعاية وزارة التربية والتعليم ،بتاريخ ٥-٦/مايو-٢٠١٠،غزة.

٧- السيانى(١٩٩٩)**تطوير التعليم الثانوي لمقابلة احتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية.**

٨- على، انتصار محمد إبراهيم (١٩٩٦) :**تطوير نظم الامتحانات بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول**،رسالة الدكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة الزقازيق،فرع بنها.

٩- عليان والدبس (١٩٩٩) وسائل وتكنولوجيا التعليم النظرية والتطبيق ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،٢٠١٠،ص٢٣

١٠- عودة،أحمد (٢٠٠٢):"**القياس والتقويم في العملية التدريسية** "،الطبعة الخامسة ،دار الأمل للنشر والتوزيع،اربد ،الأردن.

١١-وزارة التخطيط والتعاون الدولي (١٩٩٧):تقرير التخطيط المدني رقم(١)

١٢--al-

shorfa.com/ar/articles/meii/features/main/2010/01/29/feature-01

١٣-http://www.aawsat.com/details.asp?section=55&article=742044&issueno=12697#.Uzazaqh_vfJ

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1-commonwealth secretariat (1996) **:Eoaminnation Systems in small states, pan –commonwealth workshop Report, Bridgetown ,Barbados** ,London may 6-10,1996.

2-John Maddock (1983) :**Comparative Stay of Secondary Education ,Vol.3,U.S.A.**

3- Max A.Eckstein& Harold j.Noah (1992):The **Two Faces of Examination ,Comparative and Intimation Studies ,peramum press.**

4-Particia ,Brod ford (1991):. **Recent development in Assessment and Examination procedures In France,** U.S.A Information Agency ,U.S.A .